مؤكدا أن الشراكة البحرينية الإماراتية امتداد حي لوحدة وتماسك مجلس التعاون الخليجي..

وزير الداخلية يشارك في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالإمارات

الجرائم المنظمة لم تعد تقف عند حدود الدول بل اتسع مداها وتطورت نوعيتها

بدعوة كريمة من الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، قام الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية ، بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، والذي بدأ أعماله أمس، ويشارك فيه نحو 5 آلاف من الوزراء وكبار المسؤولين والخبراء والمختصين، وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، إلى جانب ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والبحثية والشباب من 97 دولة، بينهم 32 وزيراً للعدل والداخلية، و93 متحدثاً من الخبراء والمختصين ، وذلك تحت شعار «حماية الناس والكوكب، وتحقيق أجندة 2030 في العصر الرقمي».

> الجريمة الإلكترونية من أكبر التحديات العابرة للحدود نظرا إلى سرعة انتقالها بين القارات

> تقدير بحريني لماليزيا على استضافتها سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1

وبهذه المناسبة، أكد وزير الداخلية أهمية التعاون والتنسيق في تعزيز الأمن والسلم الدوليين ومواجهة الجرائم العابرة للحدود والتعامل الإيجابي مع التحديات المتسارعة، منوها إلى أن وزارة الداخلية تعمل على تطوير آليات التعاون الأمني الدولي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وبدعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأكد الوزير موقف مملكة البحرين الثابت بدعم الجهود التي تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، وترسيخ مبادئ التعاون والتكامل بين الدول الشقيقة والصديقة، بما يحقق الأمن الإقليمي والسلام الدولي، لافتا إلى أن توحيد الجهود الدولية، يسهم في تحقيق إنجازات أمنية استثنائية في مجال مكافحة الجريمة بكل أشكالها.

وأوضح أن الجرائم المنظمة، لم تعد تقف عند حدود الدول، بل اتسع مداها وتطورت نوعيتها مما يؤكد أهمية تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز الجهود الأمنية المشتركة، منوها إلى ضرورة بحث التحديات الأمنية المشتركة ومواصلة العمل لمجابهتها من خلال التوسع في استخدام التقنيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لافتا إلى أهمية التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والممارسات المبتكرة في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة، والتصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، وتعزيز القدرات بما يواكب المتغيرات في المشهد الأمني العالمي.

واعتبر الوزير أن الجريمة الإلكترونية من أكبر التحديات العابرة للحدود نظراً لسرعة انتقالها بين القارات، وقدرتها على استهداف الأنظمة الحيوية والمؤسسات والأسواق والأفراد في لحظة واحدة، موضحا أن أمن المعلومات، لم يعد مسألة تقنية تخص الخبراء فقط، بل أصبح خط الدفاع الأول عن سيادة الدول واستقرار المجتمعات، مضيفا أن ترسيخ مبدأ التعاون، يعد ضرورة استراتيجية لتجفيف منابع الجريمة من مصادرها، ومواجهة تهديداتها قبل تحولها إلى مخاطر تمس استقرار الدول.

وأعرب الوزير عن شكره وتقديره لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على استضافتها هذا المؤتمر الدولي رفيع المستوى، بما يجمعه من قيادات أمنية وقانونية وخبراء، الأمر الذي يعكس الحرص على تحقيق العدالة وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع الجريمة وترسيخ سيادة القانون، مشيدا بالدور المتميز الذي يقوم به الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وما يقدمه من مبادرات لترسيخ العمل الأمني المشترك وتعزيز كفاءته بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، وترسيخ مبادئ التعاون والتكامل بين الدول الشقيقة والصديقة، مشيرا إلى أن الشراكة البحرينية الإماراتية، تجسد امتدادا حيًا لوحدة وتماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، القائمة على وحدة المصير وتكامل الرؤى في مواجهة التحديات العابرة للحدود.

ويناقش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أبرز التحديات المرتبطة بمنع الجريمة وتطوير منظومات العدالة وسيادة القانون ويتناول التغيرات المتسارعة في طبيعة الجرائم وأنماطها العابرة للحدود، مثل الجرائم المنظمة، والجرائم الرقمية والبيئية، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات، إلى جانب التحديات والأطر الأخلاقية والقانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة. ويهدف المؤتمر إلى ترسيخ سيادة القانون وتعزيز التعاون الدولي في منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبحث حلول مبتكرة لمواجهة الجرائم في العصر الرقمي، وصولاً إلى مخرجات تسهم في تطوير منظومات العدالة وتعزيز الأمن وحماية الإنسان والكوكب.

وعلى هامش أعمال المؤتمر، التقى الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، داتو سري سيف الدين نصوتيون بن إسماعيل وزير الداخلية الماليزي، حيث تم بحث آليات تطوير التعاون الأمني بين البلدين، بالإضافة إلى عدد من المواضيع التي تسهم في تطوير مجالات العمل المشترك وتبادل البرامج والخبرات بما يسهم في تعزيز منظومة العمل الشرطي والتصدي للجريمة بكل أشكالها، كما عبر وزير الداخلية لنظيره الماليزي عن تقدير مملكة البحرين لمملكة ماليزيا على استضافتها سباق جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج للفورمولا 1 لعام 2026.

وزير البلديات: دعم القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي والاستدامة

أكد المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة أن مملكة البحرين تواصل جهودها في دعم وتطوير القطاع الزراعي، وتعزيز الإنتاج المحلي واستدامته، في ظل المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والدعم والاهتمام الذي توليه صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.

وأوضح الوزير بمناسبة يوم الزراعة العربي الذي يصادف السابع والعشرين من سبتمبر من كل عام أن الوزارة تواصل تنفيذ المبادرات والمشاريع الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي وتمكين المزارعين البحرينيين وتعزيز حضور المنتج المحلي وتوسيع فرص الاستثمار الزراعي، بما يدعم استدامة الإنتاج والأمن الغذائي الوطني.

○ وزير شؤون البلديات والزراعة.

وأشار وزير شؤون البلديات والزراعة إلى أن خطة التشجير لمملكة البحرين حققت تقدماً ملموساً ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق مستهدفات الوصول إلى الحياد الكربوني، حيث بلغ عدد الأشجار المزروعة في مختلف مناطق المملكة نحو 2.45 مليون شجرة، بما يمثل 68% من الهدف الاستراتيجي المتمثل في زراعة 3.6 ملايين شجرة بحلول عام 2035.

وأضاف أن مبادرة «قرم البحرين»، التي أطلقها سمو الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة، تمثل أحد أبرز المشاريع البيئية الوطنية الهادفة إلى حماية البيئة البحرية وتعزيز التنوع الحيوي ودعم جهود مملكة البحرين في مواجهة التغيرات المناخية، حيث بلغت نسبة الإنجاز 139% من المستهدف، بعد زراعة أكثر من 2.23 مليون شتلة قرم.

وفي مجال دعم المزارعين وتسويق المنتجات الوطنية أوضح المبارك أن سوق المزارعين البحرينيين يمثل إحدى المبادرات الوطنية الداعمة للمنتج الزراعي المحلي، مشيراً إلى أن النسخة الأخيرة استقطبت أكثر من 220 ألف زائر على مدى 12 أسبوعا، فيما تجاوزت كمية المنتجات الزراعية المحلية التي تم تسويقها 250 طناً، في حين يجري الاستعداد لتنظيم النسخة الرابعة عشرة من السوق.

ولفت وزير شؤون البلديات والزراعة إلى تخصيص 18 أرضاً زراعية جديدة للمزارعين البحرينيين في منطقتي بوري وهورة عالي، بمساحة إجمالية تجاوزت 122 ألف متر مربع، عبر منصة استثمار الأراضي الحكومية، فيما تستعد الوزارة لطرح المزيد من الأراضي للاستثمار الزراعي والحيواني خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي.

وشدد المبارك في ختام تصريحه على أهمية مواصلة تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي والأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة للأجيال القادمة.

البحرين تواصل تطوير منظومة وطنية متقدمة للجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية

أكدت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة، حرص مملكة البحرين على مواصلة تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتضامن الدولي في مجال الوقاية من الجوائح والطوارئ الصحية العامة والتأهب والاستجابة لها، بما يسهم في حماية صحة الشعوب وتعزيز الأمن الصحي العالمي.

جاء ذلك في كلمة لوزيرة الصحة، خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، المنعقد ضمن أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر المنظمة في نيويورك، تحت شعار «تعزيز نهج متعدد الأطراف وشامل للأجيال للوقاية من الجوائح والطوارئ الصحية العامة، والتأهب والاستجابة لها، استنادًا إلى مبدأي الإنصاف والتضامن».

وأشارت الوزيرة إلى أن الجوائح والطوارئ الصحية أثبتت أن المخاطر الصحية لا تعرف حدودًا، الأمر الذي يجعل تعزيز الجاهزية مسؤولية مشتركة تتطلب التزامًا دوليًا وتعاونًا متعدد الأطراف يقوم على التنسيق والتضامن وتبادل المعرفة والخبرات، مؤكدة أهمية الاستثمار في بناء نظم صحية مرنة واستباقية قادرة على توقع المخاطر والكشف المبكر عنها والاستجابة لها بكفاءة.

وأوضحت أن مملكة البحرين استفادت من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد19-، مشيرة إلى أن النهج الوطني القائم على تكامل الأدوار والتنسيق الفاعل وسرعة اتخاذ القرار، وتضافر جهود القطاعين العام والخاص والكوادر الوطنية ومختلف فئات المجتمع، أسهم في تعزيز فاعلية الاستجابة، وأبرز أهمية العمل المشترك في مواجهة الطوارئ الصحية.

وأكدت مواصلة مملكة البحرين تطوير جاهزيتها لمواجهة المخاطر الصحية المستقبلية، من خلال تقييم المخاطر وتحديث خطط الطوارئ، ودعم البحث والتطوير وتنمية قدرات القوى العاملة الصحية، إلى جانب تبني نهج «الصحة الواحدة»، بما يعزز القدرة على التعامل مع المخاطر الصحية الناشئة والمتغيرة.

وعلى الصعيد الدولي، أعربت وزيرة الصحة عن تطلع مملكة البحرين إلى الإسهام في الجهود الدولية المشتركة لتعزيز قدرة النظم الصحية على الوقاية من الجوائح والطوارئ الصحية العامة والتأهب والاستجابة لها، بما ينسجم مع الأطر الثقافية والمجتمعية للدول وقوانينها وأنظمتها الوطنية، ويسهم في حماية صحة الشعوب وتعزيز الأمن الصحي العالمي.

وكيل الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات يطلع على أحدث تقنيات الممر الذكي بكندا

على هامش مشاركته في أعمال النسخة الحادية والعشرين من ندوة ومعرض برنامج تحديد هوية المسافرين (TRIP)، المنعقدة بمقر منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) في مدينة مونتريال الكندية، اطّلع الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة على أحدث التقنيات والحلول المبتكرة في مجال إدارة الحدود، في مقدمتها تقنية الممر الذكي (Smart Corridor)، والأنظمة المتطورة لكشف تزوير وثائق السفر والاحتيال البيومتري. وأكد وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة حرص مملكة البحرين على مواكبة أحدث التطورات التقنية والاستفادة من التجارب والمعايير الدولية في تطوير منظومة إدارة الحدود بمطار البحرين الدولي، بما يعزز كفاءة الإجراءات الأمنية ويسهم في تسريع إنجاز معاملات المسافرين، انسجاماً مع التوجهات العالمية نحو السفر السلس (Seamless Travel)، وتوفير تجربة سفر آمنة وميسّرة تواكب النمو المتسارع في حركة السفر العالمية.

وتعرّف على آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في فحص وثائق السفر الإلكترونية، والكشف عن محاولات التزييف الصوري (Morphing)، التي تعتمد على دمج صور أشخاص مختلفين في صورة واحدة، بما قد يتيح استخدام الوثيقة ذاتها من قبل أكثر من شخص. كما استعرض إمكانات الممر الذكي في التحقق من هوية المسافرين أثناء عبورهم، من دون الحاجة إلى التوقف عند نقاط التفتيش التقليدية، بما يسهم في تسريع إجراءات السفر ورفع كفاءة عمليات الرقابة الحدودية.

وتأتي هذه الزيارة في ظل التوقعات بنمو حركة السفر العالمية، إذ تشير بيانات منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) إلى أن أعداد المسافرين جواً بلغت نحو 4.6 مليارات مسافر في عام 2024، فيما تتوقع المنظمة ارتفاعها إلى 12.4 مليار مسافر سنوياً بحلول عام 2050، أي ما يعادل نحو 2.7 ضعف أعداد المسافرين في عام 2024. ويعكس هذا النمو أهمية مواكبة التطورات التقنية وتطوير منظومات إدارة الحدود، بما يضمن قدرتها على استيعاب الزيادة المتوقعة في حركة المسافرين، مع تعزيز الإجراءات الأمنية وتسهيل حركة العبور.